

# مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٠١**

الأربعاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد فيربيكي | (بلجيكا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد شرباك |
| | إندونيسيا | السيد كليب |
| | إيطاليا | السيد سباتافورا |
| | بنما | السيد أرياس |
| | بيرو | السيد شافيز |
| | جنوب أفريقيا | السيد لاهير |
| | سلوفاكيا | السيد ملينار |
| | الصين | السيد لي جونهوا |
| | غانا | السيد يانكي |
| | فرنسا | السيد لاكروا |
| | قطر | السيد البدر |
| | الكونغو | السيد غاياما |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد وليامس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وولف |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



07-38895 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ويليامز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأعطيه الكلمة.

**السيد ويليامز** (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظل أزمة في الشرق الأوسط. فالاستيلاء العنيف من جانب حركة حماس على السلطة السياسية الفعلية في غزة، ونهاية حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإعلان حالة الطوارئ من جانب الرئيس عباس أمور أوجدت حقائق سياسية جديدة وأحوالا مثيرة للقلق في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي لبنان، هدد تجدد أعمال العنف مرة أخرى استقرار الدولة. وتعرضت إسرائيل لهجمات بالصواريخ، على حدودها الجنوبية والشمالية على حد سواء. والمنطقة برمتها متفجرة للغاية وغير مستقرة، الأمر الذي غطى على الجهود الرامية إلى إحراز تقدم سياسي.

إن الأعداد المعلنة في الشهر الماضي تروي قصة مؤلمة، حيث لقي ٢١٨ فلسطينيا مصرعهم وأصيب ٩١٠ آخرين بجروح في أعمال العنف الداخلي؛ وقتلت قوات الدفاع الإسرائيلية ٤٠ فلسطينيا وجرحت ١٥٩ آخرين؛ ولقي إسرائيلي واحد مصرعه، وهو صبي عمره ١٣ عاما ومصاب بشلل رباعي، وأُصيب ١٠ إسرائيليين آخرين بجراح في هجمات شنها مقاتلون فلسطينيون. وأطلق المقاتلون الفلسطينيون ١٦٦ صاروخا على الأقل من قطاع غزة على إسرائيل، وأطلقوا ٧٧ قذيفة هاون على معبر ايريتز. وشنت إسرائيل ما مجموعه ٣٧ ضربة جوية على قطاع غزة وقامت فيه ببعض العمليات البرية، كما شنت ما مجموعه ٣٦٣ غارة في الضفة الغربية واعتقلت ٢٨٧ شخصا هناك.

لا بد بالضرورة أن تكون الأحداث التي وقعت في غزة المحور الرئيسي لهذه الإحاطة الإعلامية. منذ اتفاق مكة في شهر شباط/فبراير، كان من الواضح أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية تواجه عقبات كأداء. فلم يفض الاتفاق إلى دمج الهياكل الأمنية والسياسية. كما أنه لم يفض إلى رفع التدابير الإسرائيلية والدولية ضد حكومة السلطة الفلسطينية التي قامت بعد انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وفي ٢٧ أيار/مايو، توسطت مصر وحققت هدنة بين الجانبين بعد قتال ضار في غزة. وكانت أعمال العنف تلك قد جرت إليها إسرائيل أيضا، التي ردت بعمليات جوية محددة الأهداف على الهجمات الصاروخية المكثفة من مقاتلي حماس على سكانها المدنيين. واقترح الرئيس عباس خطة لوقف إطلاق النار ترمي إلى ضمان الهدوء مع إسرائيل في

كل أنحاء غزة والضفة الغربية، ووافقت عليها حكومة الوحدة الوطنية. تلك الخطة لم تر النور.

لقد طغت أحداث الأسبوع الماضي بسرعة على كل الأمور. فبين ٩ و ١٥ حزيران/يونيه، قام الجناح العسكري لحركة حماس والجهاز الأمني "القوة التنفيذية" بالسيطرة على قطاع غزة في تمرد عنيف على الرئاسة وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وكان التخطيط والتنفيذ لعمليات حماس جيدين، حيث سيطر مقاتلو حماس على المواقع الأمنية والاستراتيجية الرئيسية. ولم يكن أداء القوات الرئاسية على مستواهم، وكذلك الحال بالنسبة لمقاتلي فتح. أثناء القتال، كان هناك العديد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فالقتال شمل عمليات إعدام سريعة واعتداءات على المستشفيات، وشهد في حالة واحدة على الأقل قتل شخص من خلال الإلقاء به من بناية. وتم إحراق أو نهب مباني قوات الأمن والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك المجمع الرئاسي. بالإضافة إلى ذلك، قامت القوات الرئاسية بسرقة ثلاث مركبات تابعة للأمم المتحدة تحت تهديد السلاح، إلا أن تلك المركبات قد أعيدت.

وكان حتميا أن ينجم عن القتال بعض التحركات السكانية، بما في ذلك نزوح المئات من مقاتلي فتح والمدنيين العاديين الذين سعوا إلى الفرار من أعمال العنف. وتقول التقارير إن حوالي ٣٥٠٠ فلسطيني، بعضهم مُنعوا من دخول مصر، ينتظرون العودة إلى غزة عبر معبر رفح. وهناك ٢٥٠ شخصا آخرين، منهم جرحى، ينتظرون عند محطة ايريتز حتى يُسمح لهم بالعبور إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل. وهم يتلقون المساعدات من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوات الدفاع الإسرائيلية.

وما زالت الحالة عند معبري رفح وإريتز في انتظار حل وتثير مخاوف متزايدة بشأن توفير الحماية، خاصة لأن الأمر يتعلق بكثير من الأطفال. غير أن بعض تقارير جاءتنا اليوم عن السماح بدخول عدة مرضى فلسطينيين في حالة خطيرة إلى إسرائيل.

وكان لا بد للقتال في غزة من أن يؤدي إلى تداعيات في الضفة الغربية. فحدثت اشتباكات في نابلس وفي رام الله وغيرهما، واحتُجز بعض مؤيدي حماس والمسؤولين فيها. ودعا الرئيس عباس إلى وقف جميع أعمال العنف هذه، بما فيها الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد أعضاء في حماس.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، قام الرئيس عباس بعزل رئيس الوزراء هنيه، مما ترتب عليه حل الحكومة. ومن ثم أعلن حالة طوارئ لمدة ٣٠ يوما، وفقا للقانون الأساسي الفلسطيني، وعين سلام فياض رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والمالية في نفس الوقت، على رأس حكومة طوارئ مؤلفة من ١١ وزيرا مستقلا، معظمهم من الفنيين. وقال الرئيس عباس إنه يعتزم الرجوع إلى الشعب الفلسطيني في الوقت المناسب.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة متوترة في قطاع غزة. ويصادف اليوم انقضاء مائة يوم على وجود الصحفي ألان جونستون التابع لهيئة الإذاعة البريطانية في الأسر. وأحاط المتشددون من حماس في ١٨ حزيران/يونيه بمجمع عشيرة دغمش، الذي يُعتقد أن السيد جونستون محتجز فيه. ولم ترد تقارير عن إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إطلاق سراح العريف الإسرائيلي شاليت، الذي سيمر بعد خمسة أيام عام كامل على وجوده في الأسر. ويساورنا القلق إزاء البلاغات عن التحرش بالأقلية المسيحية في غزة. كما تلقينا صباح اليوم تقارير عن وقوع هجوم واحد بالصواريخ على الأقل داخل إسرائيل.

وفي ذروة هذه الأزمة، عقد الأمين العام مؤتمرا عن بعد لأعضاء المجموعة الرباعية الرئيسيين في ١٥ حزيران/يونيه. وأعربت المجموعة عن تفهمها وتأييدها للإجراءات الضرورية والمشروعة التي اتخذها الرئيس عباس، علاوة على الإعراب عن قلقها الشديد إزاء رفاه جميع الفلسطينيين وأمنهم، وأشارت إلى دعمها للمؤسسات الفلسطينية المشروعة الأخرى. وبعث وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة برسالة تأييد قوية للرئيس عباس، وكذلك فعل مجلس الاتحاد الأوروبي.

ولدى تشكيل الحكومة، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن اعتزامهما استئناف تقديم المساعدات المباشرة إلى السلطة الفلسطينية. وآذنت تلك القرارات بشرعية الحكومة الجديدة واتساق مواقف الرئيس عباس مع المواقف التي تتخذها المجموعة. وتحدث الأمين العام هاتفيا مع الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض لينقل إليهما تأييده الكامل للحكومة الجديدة. وفي تطور محمود، أكد رئيس وزراء إسرائيل أولمرت للأمين العام في اجتماع عقد بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه أن إسرائيل تدرس الخيارات المتاحة لاستئناف تحويلات ضريبة القيمة المضافة والعائدات الجمركية، وأنها تعتزم تخفيف القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى حد كبير.

ومع استقرار الحالة في غزة إلى حد ما، أخذت بوادر القلق تتزايد بشأن حالات العجز في الأغذية والمؤن الطبية. وتمثل إعادة فتح المعابر أمام الواردات التجارية والإنسانية الشاغل الإنساني العاجل الأول بالنسبة للأمم المتحدة. وتشير تقديراتنا إلى أن المخزونات التجارية من البنود الغذائية الأساسية، كالدقيق والأرز، ستبدأ في النفاد في غضون ثلاثة أسابيع ما لم يستأنف قدوم الواردات. ويوجد من احتياطيات الأغذية ما يكفي توزيعه لمدة تتراوح بين سبعة وعشرة أيام لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، وهما مقدما المعونات الإنسانية الرئيسيان في غزة. وقد شحنت بالفعل منتجات الألبان وغيرها من المنتجات الطازجة. وبالأمس، واليوم كذلك، قدمت إسرائيل والأمم المتحدة وجمعية الصليب الأحمر الدولية كميات صغيرة من مواد الإغاثة الغذائية والطبية العاجلة من خلال معبر كريم شالوم بهدف توزيعها على المستفيدين والموردين. ومن المقرر أن تصل شحنة لمواد الإغاثة من الأردن غدا. وهذه خطوات طيبة، ولكن لا بد لي من التشديد على أن احتياطيات الأغذية والسلع الرئيسية الضرورية تتضاءل بشكل عام يوما بعد يوم. ولا يمكن تغيير هذا الحال إلا باستئناف الواردات عن طريق معبر كارني.

وقد أعربت جميع الأطراف عن رغبتها في ضمان استمرار وصول اللوازم الأساسية لسكان غزة. ونرحب باستئناف إسرائيل شحنات الوقود إلى محطة الطاقة ومحطات البنزين. ويجب على الأطراف الآن أن تتخذ خطوات عملية لإعادة فتح المعابر. ونعمل على إيجاد ترتيبات لتمكين الأطراف من تحقيق ذلك، وهو ما دعا إليه الأمين العام والمجموعة الرباعية.

واسمحوا لي أن أتطرق الآن بإيجاز إلى بعض التطورات الأخرى. لقد كان هذا الشهر هاما في السياسة الإسرائيلية. ففي ١٣ حزيران/يونيه، انتخب الكنيست نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز ليكون الرئيس التاسع لإسرائيل. وسيتولى مهام منصبه في غضون شهر. وجرى انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك في ١٢ حزيران/يونيه رئيسا لحزب العمل كما تقلد في ١٩ حزيران/يونيه مهام منصبه وزيرا لدفاع إسرائيل.

واستمر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في انتهاك لخارطة الطريق، بما فيه أعمال التشييد الجديدة قرب البحر

الميت وفي شمال الضفة الغربية. واستمر كذلك تشييد الحواجز في الأرض المحتلة، برغم فتوى محكمة العدل الدولية. ويبلغ عدد العوائق التي تعترض التنقل في الضفة الغربية الآن ٥٥٣ عائقا.

وقمت بزيارة سورية في ١٤ حزيران/يونيه، واستقبلني نائب الرئيس ووزير الخارجية وغيرهما من كبار المسؤولين. وأكدت لي الحكومة السورية رغبتها في أن تشهد بدء مفاوضات تؤدي إلى السلام مع إسرائيل وأعربت عن قلقها إزاء ازدياد زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وأكد لي كل من محاوريّ الإسرائيليين والسوريين في مباحثاتي معهم عدم وجود اهتمام لدى أي من الجانبين بتعكير صفو الهدوء الذي يسود عبر خط الهدنة الإسرائيلية السورية منذ عقود.

وانضممت أيضا إلى الأمين العام في اجتماعه الأخير مع رئيس الوزراء أولمرت، الذي شدد على رغبته في التصدي للحالة الإنسانية في غزة والتعاون مع الرئيس عباس واغتنام الفرص لإحلال السلام في المنطقة مع جميع الدول العربية في ضوء مبادرة السلام العربية.

وأنتقل الآن إلى الحالة في لبنان، حيث يستمر عدم الاستقرار الذي طرأ على الحالة الأمنية بل وازداد تدهور الحالة خلال الفترة التي يشملها التقرير. واستمرت التفجيرات في بيروت وما حولها. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قتل وليد عيدو، وهو عضو في البرلمان ينتمي إلى حركة المستقبل التي يرأسها سعد الحريري، كما قتل ابنه واثنان من حراسه وستة أشخاص آخرين، في عملية اغتيال تذكّرنا بالهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان طوال عام ٢٠٠٥. وأدان الأمين العام هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة ودعا الحكومة اللبنانية إلى تقديم مرتكبي هذه الجريمة والمحرضين عليها إلى العدالة. وفي أعقاب رسائل متبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، وبناء على طلب الحكومة اللبنانية، بدأت لجنة التحقيق الدولية المستقلة تقديم مساعدتها للسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه بشأن هذه الجريمة الأخيرة.

وفي شمال لبنان، تواصل القوات المسلحة اللبنانية منذ أكثر من خمسة أسابيع اشتباكها في معارك عنيفة مع متشددي جماعة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد. وقد توفي في هذا القتال حتى الآن ٧٦ من أفراد القوات المسلحة اللبنانية، بينما يقدر عدد الوفيات في صفوف المدنيين بحوالي ٥٠ شخصا. ولا تزال الأوضاع الإنسانية متردية في مخيم البداوي المجاور. غير أن الأونروا، بدعم من الوكالات ومنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، تفيد بوجود ما يكفي من المواد الغذائية وغير الغذائية، ومن اللوازم الطبية، لتغطية الاحتياجات الحالية.

ويسرني أن أبلغكم بأن المجتمع الدولي قد تجاوب على الفور وبشكل كامل مع النداء العاجل الذي وجهته الأونروا مؤخرا بتقديم ١٢,٧ مليون دولار، الأمر الذي سيساعد في المحافظة على المخزونات من المواد الإنسانية. إضافة إلى ذلك، وافقت المملكة العربية السعودية على تقديم منحة قدرها ١٢ مليون دولار بمثابة مساعدات نقدية لأسر المشردين من نهر البارد وللأسر من مخيم البداوي. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهنا الآن في الاكتظاظ الشديد علاوة على المسائل المتعلقة بالصحة العامة.

وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بشأن المحكمة الخاصة للبنان، وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة لم تتلق إشعارا خطيا من حكومة لبنان حتى ١٠ حزيران/ يونيه بتمام الامتثال للمتطلبات القانونية لدخول أحكام الوثيقة المرفقة بالقرار حيز النفاذ، فقد بدأ نفاذها. وبدأ الأمين العام اتخاذ الخطوات والتدابير الضرورية لإنشاء

المحكمة الخاصة في وقت قريب، بالتنسيق مع حكومة لبنان عند الاقتضاء.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، سقط صاروخا كاتيوشا أطلقا من جنوب لبنان على كريات شمونة، في شمال إسرائيل، مما أدى إلى إلحاق ضرر طفيف ولكن لم تحدث خسائر. وقامت القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالانتشار السريع في المنطقة ولكنها لم تعثر على أي مشتبه بهم في الموقع. وأجرت قوة الأمم المتحدة اتصالات عاجلة مع كبار المحاورين في القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية على السواء بغية احتواء الحالة. ويمثل الهجوم أخطر انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقد أدان الأمين العام الهجوم بقوة، ووصفه بأنه محاولة لزعزعة استقرار لبنان، وناشد جميع الأطراف المعنية توخي ضبط النفس. وأصدر مكتبا رئيس الوزراء السنيورة ورئيس البرلمان بري بيانين منفصلين أدانا الهجوم وأعربا عن تأييدهما لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللقوات المسلحة اللبنانية. و خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي استمرت في الإطار الثلاثي المحادثات التي تقودها قوة الأمم المتحدة بشأن وضع العلامات على الخط الأزرق. وفي الوقت نفسه، حصلت زيادة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني.

إن العنف الوحشي في غزة والهجمات على المؤسسات الشرعية للرئيس عباس وحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية أمور غير مقبولة بتاتا وينبغي إدانتها. وأحدثت تلك التطورات حزنا عميقا وصدمة بين الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين. ويشعر الأمين العام بالأسف لفشل حكومة الوحدة الوطنية ويدين أعمال العنف التي أدت إلى زوال هذه الحكومة.

وبالرغم مما جرى، فإن غزة والضفة الغربية ما زالتا أرضا فلسطينية واحدة، تديرها بشكل قانوني سلطة فلسطينية واحدة، برئاسة الرئيس عباس، الذي قام بتعيين حكومة للطوارئ بقيادة رئيس الوزراء فياض.

ومن الحيوي الآن تقديم الدعم السياسي والمالي بشكل عاجل من المجتمع الدولي ومن إسرائيل للرئيس عباس وللحكومة الفلسطينية، بدءا بالإفراج عن جميع إيرادات ضريبة القيمة المضافة والجمارك التي تحتجزها إسرائيل. والأمر اللازم أيضا هو اتخاذ إجراء بشأن الالتزامات الإسرائيلية السابقة، بما في ذلك إخلاء النقاط الأمامية الاستيطانية، وإزالة الحواجز ونقاط التفتيش وإطلاق سراح السجناء. وعلى نحو مماثل، ينبغي لحركة فتح والسلطة الفلسطينية أن تعملا بشأن التزاماتهما السابقة ليس بإنهاء أعمال العنف فحسب، بل أيضا بإصلاح مؤسساتهما.

وفي غزة، يتضح أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في مواجهة العديد من التحديات، أهمها إعادة فتح المعابر. وإنني أناشد الجميع عدم السماح للاعتبارات السياسية بأن تطغى على هذه المسألة الإنسانية الحيوية. إذ لا يصح عزل الشعب في غزة، وجميع الأطراف أفصحت عن رغبتها في كفالة معالجة هذه المسألة. والمطلوب الآن التوصل إلى حلول ملموسة.

وبالإضافة إلى هذه المسائل الملحة، لا يزال هناك تحديان سياسيان أوسع نطاقا هما: أولا، كيفية استعادة وحدة السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، ومنع الانقسام الحاصل بفعل الأمر الواقع بين غزة والضفة الغربية؛ وثانيا، كيفية النهوض بالعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين والتحرك صوب تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي. والمسؤولية تقع على عاتق الجميع – الأطراف ودول المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة

الرباعية – لتوفير القيادة المطلوبة بغية تجاوز هذه المرحلة الصعبة والسير نحو مستقبل أكثر أملا. ويحدو الأمين العام الأمل في أن تجتمع المجموعة الرباعية قريبا.

وأود أن أختتم هذه الإحاطة الإعلامية بالإشادة بفريق الأمم المتحدة الموجود على الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقبل كل شيء في غزة. لقد قتل اثنان من موظفي الأمم المتحدة، عبد الفتاح أبو غالي وأحمد اللحام في ١٣ حزيران/يونيه، وجرح آخرون بينما كانوا يخدمون شعب غزة. وفي حين تعين وقف العمليات، لم يتوقفوا هم عن العمل أبدا. وحتى إبان أشد أعمال القتال عنفا، بقيت الأمم المتحدة إلى جانب الشعب الفلسطيني في غزة. وأود أن أحيي بصفة خاصة التفاني الذي أظهره مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة ورئيس المستشارين الأمنيين، فضلا عن موظفي الأمن الدوليين والموظفين الوطنيين الذين بقوا في أماكنهم طوال فترة القتال العنيف. وسوف تظل الأمم المتحدة منخرطة انخراطا كاملا في الوفاء بالمسؤوليات الموكولة إليها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي الجهود الرامية إلى النهوض بقضية السلام العادل والدائم والشامل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وليامس على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

---